" مخططات التعاون الاقليمى بين اسرائيل والدول العربية . من التطبيع إلى الهيمنة - رؤية عربية للمواجهة "

ندوة نظمتها : اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية بالتعاون مع مركز البحوث العربية - القاهرة فى ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦

مصطفى مجدى *

رغم تعثر ما يسمى «بعملية السلام» فإن عمليات التطبيع الاقتصادى لم تتوقف ، خاصة على مستوى القطاع الخاص ، والمؤتمرات الاقتصادية التى يلعب فيها «رجال الأعمال» دوراً بارزاً ، والمحادثات متعددة الأطراف التى تتطرق لقضايا بالغة الحيوية ولا ينشر الكثير عن فحوى ونتائج أعمالها .

ولا شك أن هناك قطاعاً هاماً من الرأيين العام والأكاديمى فى مصر يعترض ويقاوم الخطوات الدءوبة المتخذة على المسارات السابقة . وينطلق هذا القطاع من منطلقات أيديولوجية شتى ، فضلاً عن التحليلات العلمية المبنية على المصالح الحيوية والأدوار الاستراتيجية .

وفى هذا السياق كانت الندوة التى عقدت بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة يومى ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ والتى نظمتها اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ، وهى لجنة تضم فى عضويتها ممثلين للأحزاب والمنظمات النقابية والثقافية والشعبية بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العامة .

وقد قدمت فى الندوة اثنتا عشرة ورقة عمل تناولت المشروع الشرق أوسطى من مختلف جوانبه . وقد نوقشت هذه الأوراق على مدار أربع جلسات مطولة .

١ - جذور وأهداف وآليات المشروع الشرق أوسطى :

وقد تعرض الدكتور **فوزى منصور** فى ورقته المعنونة «بنية التحالف الصهيونى الأمريكى والمشروع الشرق أوسطى » لتطور علاقة الحركة الصهيونية بالإمبريالية العالمية انطلاقاً من حقيقة أن أقلية يهودية لا يزيد حجمها عن ٢ ٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً كبيراً فى رسم سياسة دولة عظمى بالنسبة لقضايا جوهرية شديدة الارتباط بقضايا الحرب والسلام . وترجع الورقة هذا الوضع الشاذ إلى عوامل اقتصادية وايديولوجية أهمها :

* باحث بمركز البحوث العربية - القاهرة .

التوجس التاريخى عند الغرب من أى مشروع للنهضة العربية - تداخل المصالح والاحتكارات اليهودية مع الاحتكارات الغربيـة وخاصة النفطية - الأيديولوجية الصهيونية .. الخ . ويخلص د . منصور إلى أن هذه المكونات تضفي على اسرائيل طابعاً خاصاً كتعبير جغرافى مركز عن تنظيم «فوق دولى» يدعى لنفســه من الحقوق والرخص ما لم تعد تدعيه لنفسها حتى القوى العظمى .

أما ورقة الدكتور **أحمد صدقى الدجانى** فتستعرض التطور التاريخى لمصطلح «الشرق الأوسط» - بتنويعاته - وكيف تذبذبت دلالته الجغرافية بين الضيق والاتساع ، وكذا دلالته السياسية ، وفقاً للسياسات الاستعمارية . ورأى د . الدجانى أن المشروع الشرق أوسطى يراهن على قطاع من النخبة العربية للقبول بالأمر الواقع فى فلسطين من خلال التركيز على العامل الاقتصادى والقفز فوق العوامل الفكرية والحضارية .. الخ .

وعقب الدكتور **أحمديوسف أحمد** على أوراق هذا المحـور بأن إقـامـة تشـابكات اقتصادية اقليمية قبل تغيير الرؤية الاستراتيجية الاسرائيلية لا يسمح لهذه التشابكات بأن تكون أساس استقرار دائم ، بل ربما تكون بذاتها مصدراً لصراعات مستقبلية نتيجة لترتيب غير متوازن للأوضاع الاقتصادية (المياه كمثال ...) .

٢ - الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع المحققة والمخططة

أدار مناقشات هذا المحور الدكتور **ابراهيم العيسوى**، حيث قدمت ست أوراق عمل ، منها ورقة عامة للدكتور **محمود عبد الفضيل** رأى فيـها أن إسرائيل تسعى لبناء تجمع اقتصادى لا يقوم على التكافؤ وبحيث تصبح هى قائدته وتساوم به التكتلات الاقتصادية العالمية ، وأن المرحلة الأولى فى ذلك هى تشكيل « مثلث إسرائيلى - أردنى - فلسطينى » لاختراق المجال الاقتصادى العربى ، أما المرحلة الثانية فستركز على مشروعات الربط الإقليمى المصممة لتحقيق هيمنة إسرائيل على شبكات الطرق ومسارات التجارة وقنوات التمويل والتطوير التكنولوجى فى المنطقة . ومما يساعد فى تحقيق هذا الوضع لنظرية المركز / الأطراف أن الاقتصادات العربية تلتحق بالمشروع الشرق أوسطى دون تنسيق مسبق .

وقدم الدكتور **أحمد حسن ابراهيم** ورقة ضافية ترصد مواقف رجال الأعمال المصريين من المشروع الشرق أوسطى . وتوضح الورقة أن الجانب الاسرائيلى يعترف بأن لدى مصر قاعدة صناعية كبيرة «ميزة نسبية» فى كثير من الصناعات وأنه يريد إقامة مشروعات مشتركة للاستفادة من هذه الميزات النسبية (فى صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية خاصة) انطلاقـــاً من امتلاك إسرائيل لشبكة توزيع عالمية .

وبالنسبة للزراعة ترمى إسرائيل إلى إقامة مشروعات زراعية مشتركة فى مصر تقوم على التكنولوجيا الحديثة التى تملكها إسرائيل ، وكذا التعاون مع مصر فى توزيع المنتجات الزراعيـة الإسـرائيليـة فى دول الخليـج العـربى التى تسـتـورد بملايين الدولارات من هذه المنتجات .

ويندهش الدكتور أحمد حسن لإقبال الرسميين ورجال الأعمال المصريين على التعاون مع إسرائيل وأن يصبحوا رأس جسر لها إلى أسواق الخليج ، وليس لديهم الاستعداد نفسه للتكامل مع الاقتصادات العربية ، ناهيك عن خطوره ذلك على الصادرات المصرية نفسها إلى هذه الأسواق .

واستكمالاً للعرض الموثق تستثنى الورقة من هذا الموقف : اتحاد الغرف التجارية المصرية الذى لا يزال يصرّ – فى موقف لافت – على رفض أى تعاون ثنائى أو جماعى مع إسرائيل .

وفى ورقة مفصلة عن التطبيع فى مجال الزراعة والمياه قدم المهندس **حسام رضا** عرضاً للرؤية الاسرائيلية التى ترى فى ندرة المياه «خطراً على السلام» . وبالنسبة للتطبيع مع مصر فى هذا المجال فإنها تسعى فى المرحلة الأولى إلى تعاون يقوم على استغلال مياه النيل فى الأرض وبالعمالة المصريتين بالاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا الإسرائيلية ، مع ضمان سيطرة إسرائيل على تسويق المنتجات وكذلك ضمان توزيع المدخلات الزراعية الاسرائيلية من تقاوى وأسمدة ومبيدات . أما المرحلة الثانية من المشروع فهى نقل ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه النيل لحل مشاكل المياه فى الأردن وإسرائيل والمناطق الفلسطينية بسعر ٤ سنتات للمتر المكعب . على أن يتم الاتفاق مع إثيوبيا فى المدى الأبعد نسبياً على توفير

احتياجات إسرائيل من ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً ، وقد يتم ذلك من خلال توفير فوائض من مياه الرى فى مصر حيث لازالت تستخدم أساليب «غير اقتصادية» فى ذلك . والمعروف أيضاً أن اسرائيل تقوم بسحب حوالى ٥٠ ألف متر مكعب يومياً من المياه الجوفية العميقة بسيناء لصالح المستوطنات فى النقب .

وقد أثبتت دراسات علمية أن حوالى ٨٥ نوعاً من الهرمونات والبذور والأسمدة والمبيدات الضارة قد تسربت إلى مصر من إسرائيل ، والأمرنفسه ينطبق على إدخال العديد من الأمراض للإنسان والحيوان والنبات والنحل(آخرها المرض الذى دمر ٧٠٪ من إنتاج مصر من الموالح) ، كما نجحت إسرائيل من خلال التعاون البحثى فى سرقة العديد من الجينات الوراثية لأصناف مصرية مميزة .

وتحدثت الدكتوره **سلوى العنترى** عن التطبيع فى المجال المالى فقالت إنه لا مانع لدى رأس المال المصرفى فى تمويل مشروعات التطبيع ، ولكن فى ظل تعاملات محدوده بين العرب وإسرائيل يظل دور المصارف فى ذلك محدوداً نظراً لهامشية الربح المحقق . وتطرقت إلى محورى هذا المخطط من إقامة بنك تجارى شامل مبنى أساساً على القطاع الخاص يضم فى مرحلته الأولى رؤوس أموال من مصر واسرائيل والأردن وسوريا ، بالتوازى مع بنك إقليمى للتنمية . وترى إسرائيل فى هذا الأخير وسيلة لحل مشاكل التمويل ، خاصة مع رغبة الدوائر السياسية الأمريكية فى تقليص حجم مساعداتها الخارجية . والبنك الإقليمى مخول أساساً بتمويل مشروعات البنية الأساسية ، غير أن اضطلاعه بهذا الدور مسألة مشكوك فيها نظراً لعدم تناسب رأس المال (٥ مليارات دولار) مع ضخامة المشروعات المقترحة . والمرجح أن إدارة البنك واتخاذ القرارات فيه ستكون بأيدى القوى الغربية أساساً . وعموماً فإن الخطر الحقيقى من هذه المشروعات هو ربط السوق المالية العربية بالسوق المالية الإسرائيلية ، ومن ثم المزيد من الارتباط برأس المال المالى العالمى .

أما ورقة الأستاذ **عمروكمال‌حموده** عن التطبيع فى مجالى النفط والطاقة فقد اشتملت على معلومات تفصيلية هامة فى هذا الشأن ، حيث أوضحت الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على ثلاثة محاور :

أولاً : إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول العربى بواسطة إسرائيل بحيث تتحول منطقة إيلات / العقبة إلى مركز لتجميع شبكة خطوط الأنابيب ثم تتجه عبر خط رئيسى إلى ميناء غزه – تحت السيادة الاسرائيلية – ومنه إلى الغرب ، وتقدر طاقة هذه الشبكة بـ ٨٠ مليون طن سنوياً بعائد تشغيل ٨٠٠ مليون دولار فى العام .

ثانياً : إقامة شبكة من مصافى التكرير المشتركة مثل مشروع مصفاة «ميدور» فى غرب الاسكندرية وتقدر تكلفتها بمليار دولار بطاقة تكرير ١٠٠ ألف برميل يومياً .

ثالثاً : أن تصبح إسرائيل مركزاً لتجميع الغاز الطبيعى وتسويقه فى المنطقة .

ويلمح الباحث إلى ضعف القدره التفاوضية للأطراف العربية فى هذاالمجال نظراً لغياب أى استراتيجية أو تنسيق عربيين ، فضلاً عن مظاهر التسابق والاتصالات السرية .

وقدم المستشار **أمين عز الدين** ورقة عن التطبيع فى مجال العمالة تضمنت استعراضاً وافياً لما تم فى هذا الصدد . وتطرق إلى السيناريو الإسرائيلى لانتقال العمالة المصرية للعمل فى المهن الخفيفة والأعمال الموسمية والعرضية والخفيضة ، لتحتل بذلك المستويات الدنيا فى هيكل العمالة والأجور فى إسرائيل مع احتمال تعرضها لمخاطر التمييز العنصرى . وتأتى العمالة الإسرائيلية إلى مصر فى صورة الخبراء والمشرفين والمدربين فى المشروعات المشتركة ، وينتظر أن تدخل مستقبلاً فى مهن أخرى مثل الصباغة والمحاسبة والإعلان والأنشطة المالية .

وعقّب الدكتور **ابراهيم الدسوقى أباظة** بأن الدخول فى علاقة شراكة يستلزم الخروج أولاً من التخلف ، وإلا أصبحت علاقة تبعية وترويض . وأرجع هذا التخلف إلى العامل السياسى (اللاديمقراطى) فى المقام الأول .

أما الدكتور **جوده عبد الخالق** فدعا إلى مواجهة النفس قبل مواجهة الآخر ، وكذلك إلى عدم التهوين أو التهويل فى شأن العدو .

٣ - مواقف الأطراف المختلفة ودور المثقفين

ونوقشت فى هذا المحور ورقتان للدكتور **سيد البحراوى** والأستاذ **عماد جاد** ، حيث تم

التركيز على الجانبين السياسى والثقافى للمشروع الشرق أوسطى ، والدعوة إلى عدم اختزال القضية فى مزايا أو مساوئ التعاون الاقتصادى مع اسرائيل لأن المشروع بالأساس ثقافى - سياسى - استراتيجى يهدف إلى تفكيك النظام العربى وإسقاط الهوية العربية ، بما يسمح لإسرائيل بأداء دور «ضابط الإيقاع» فى المجالين الاقتصادى والسياسى .

٤ - البديـــل العـــربى

وتحت عنوان «رؤية عربية للمواجهة» قدمت ورقة للدكتور **إبراهيم سـعـد الدين** بعنوان «البديل العربى » انطلقت من الرفض الكامل للمشروع الشرق أوسطى نظراً للتناقض الكامل بين المشروع الأمريكى الصهيونى بوصفه مشروعاً للإخضاع وبين المشروع العربى للتنمية المستقلة بوصفه مشروعاً تحررياً يستهدف تدعيم سيطرة العرب على مواردهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم وتحرير الإنسان العربى وتطويرمهاراته ومعارفه ليكون قادراً على التعامل مع العالم الخارجى على أساس التكافؤ . ومن ثم فإن أى نظام شرق أوسطى تتمتع فيه إسرائيل بالسيطرة الاقتصادية والاستراتيجية والتكنولوجية لن يكون سوى مشروع للإلحاق والإخضاع والتفرقة بين البلدان العربية . إذ أن إسرائيل بمقتضى المشروع المروج له ستتحول إلى قاعدة ورأس جسر للشركات متعدية الجنسية (الأمريكية خاصة) ، الأمر الذى يرجح معه أن يؤدى تكوين السوق الشرق أوسطية إلى نفاذ إسرائيل إلى كل المنطقة العربية فى إطار يحميها من المنافسة الدولية ، وإلى حقن الاقتصاد الإسرائيلى بعناصر قوة تكفى لاستيعاب موجات جديدة من المهاجرين إليها ، ولرفع معدلات النمو فيها بما يعزز وضعها القيادى المنتظر فى هذه السوق .

وينتقل الدكتور سعد الدين ليؤكد على ضرورة التعاون والتكامل العربيين لإنجاز التنمية على المستويين القطرى والقومى ، ويلقى باللائمة على الأنظمة التسلطية القائمة لمسئوليتها عن هدر الموارد العربية وعدم التقدم على طريق التكامل العربى . ويضيف أن التكامل يواجه بالفعل عقبات موضوعية تتعلق باختلاف هياكل الإنتاج ومحدودية الإنتاج القابل للتبادل وتشوه البنى الأساسية .

وتدعو الورقة إلى إعادة التثقيف الاجتماعى بحقائق عدة أهمها : أن التنمية العربية تستلزم توجهاً نحو التوحد لكى تحقق الاستقلال والأمن القومى وتطوير نوعية الحياه ، وأن التنمية المعتمدة على الذات تتطلب المشاركة الشعبية النشطة فى كل المجالات ، وعدم صحة التضحية بالديمقراطية أو تأجيلها باسم أهداف وطنية أو قومية أو اجتماعية .

وأكدت الورقة أن عملية التوحد لا يمكن إلا أن تكون تدريجية ، ويمكن أن يتم التقارب أولاً على مستوى رجال الأعمال الذين يمارسون الإنتاج والتوزيع وينمون مصالح مشتركة بينهم . وكذلك ضرورة إحياء القاعدة العريضة للعمل العربى المشترك فى صورة مؤسساته الرسمية والمدنية . ومن المفيد أن يسعى القطر العربى للتواجد فى أكثر من تجمع عربى لتحقيق نواة للالتقاء بين التجمعات العربية معاً .

وانطلقت مداخلة الدكتور **محمدمحمودالإمام** فى تعليقه على ورقة العمل المطولة من أن اسرائيل دخيلة على الكيان العربى ، ومن ثم لا يمكن تشبيه المشروع الشرق أوسطى بأى تجمع إقليمى آخر فى آسيا أو أوربا .. وأن المقصود من المشروع المقترح أن تؤدى إسرائيل دور وكيل أمريكا للتصرف فى موارد المنطقة الطبيعية والمالية والبشرية .. وأكد د . الإمام أن السوق كمفهوم قائم على التكافؤ غير مطروح أصلاً لأن اسرائيل لا يمكن أن تقبل بالخضوع لقرارات «فوق وطنية» .

ودعا الدكتور الإمام إلى مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية للمواجهة لعل أهمها : تكوين جبهة عربية من المؤسسات الأهلية لرسم غايات المجتمع العربى ، وتكوين المزيد من الهيئات الشعبية لمقاطعة اسرائيل والتضامن مع أبناء المناطق المحتلة ونسج شبكة من العلاقات الاقتصادية والثقافية .. معهم .

وأشار الدكتور**محمودعبدالفضيل** فى تعقيبه على الورقة إلى أن فكرة كومنولث المنطقة قديمة قدم المشروع الصهيونى ، ومن ثم لا يصح فصل الجوانب الاقتصادية عن الجوانب الاستراتيجية والسياسية والثقافية . ودعا إلى امتلاك رؤية استراتيجية لتفكيك المشروع الشرق أوسطى ، مع ضرورة عامل الزمن الذى يأتى كل يوم بواقع جديد يصعب محاولات إسقاط

المشروع ، وخاصة المصالح الاجتماعية المتشكلة بين رجال الأعمال والمهنيين فى الجانبين . كما اعتبر أن توجه العمالة العربية للعمل فى الاقتصاد الإسرائيلى أهم ثغرة فى عملية مقاومة التطبيع .

هذا وقد حفلت الندوة بالعديد من المداخلات القيمة لمفكرين وأكاديميين كثيرين ، لا يتسع المقام هنا لإيرادها بالتفصيل ، ولتركيزها أيضاً على الجوانب الاستراتيجية والثقافية . وقد حضر الندوه من أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية كل من :

د . محمد محمود الإمام ، د . ابراهيم سعد الدين ، د . ابراهيم العيسوى ،

د . جوده عبدالخالق ، د . أحمد حسن ابراهيم ، د . محيا زيتون .